

العلاقات الجزائرية – الاميركية (1962-2011)

Algerian-American relations (1962-2011)

سراب جبار خورشيد جامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية (العراق)

dralimajeed82@gmail.com

تاريخ إرسال المقال 04-11-2020 تاريخ قبول المقال: 06-11-2020 تاريخ النشر: 31-12-2020

ملخص :

لا شك ان الشعب الجزائري انخرط في اتون الحرب العالمية الى جانب المستعمر الفرنسي وساهم بجانب العديد من شعوب العالم التي كانت تعيش تحت هيمنة الاستعمار مقابل تحرير فرنسا من القبضة الحديدية للنازية مقابل وعود بالحرية ولكن هذا لم يتحقق .

ومن خلال هذه الدراسة سوف نبين التفاعل بين الولايات المتحدة الاميركية والحركة الوطنية حول مطالب الشعب الجزائري في الحصول على الاستقلال . وكذلك التفاعل بين الدولتين وما صاحبها من تغيرات مستمرة في الاوضاع الدولية وانعكاساتها على الحكومات الاميركية نفسها حيث تبين ان سياسات هذه الاخيرة اتجه الجزائر كانت دوماً عرضة لمزاج واضطرابات العلاقات الدولية وقتها .

الكلمات المفتاحية: العلاقات الجزائرية – الاميركية

Summary:

There is no doubt that the Algerian people were involved in the world war on the side of the French colonialist, and participated alongside many of the peoples of the world who were living under the domination of colonialism in exchange for the liberation of France from the iron grip of Nazism in exchange for promises of freedom, but this was not achieved.

Through this study, we will show the interaction between the United States of America and the national movement about the Algerian people's demands for independence. As well as the interaction between the two countries and the accompanying continuous changes in the international situation and their repercussions on the American governments themselves, as it was found that the latter's policies towards Algeria were always subject to the mood and turmoil of international relations at the time.

Key words: Algerian-American relations

مقدمة:

وقع اختيار الباحث على هذه الفترة لأهميتها بالنسبة للشعب الجزائري كونه أنخرط في أتون الحرب العالمية الثانية إلى جانب المستعمر الفرنسي، وساهم بجانب العديد من شعوب العالم التي كانت تعيش تحت هيمنة الاستعمار في تحرير فرنسا من القبضة الحديدية للنازية مقابل وعود بالحرية، لكن ذلك لم يتحقق فكانت انتفاضة 8 ايار من عام 1945 والتي سقط فيها العديد من الجزائريين، حيث مهدت فيما بعد لثورة التحرير الكبرى، إلى جانب أنها (أي الفترة وتداعياتها على العالم) كانت بمثابة المحرك الحقيقي للتعريف بقضية الجزائر في المحافل الدولية.

وفي سياق الشبه بين الجزائر وأميركا ، إن هذه الأخيرة كانت مستعمرة بريطانية لأكثر من نصف قرن، ولم تحصل على استقلالها إلا في سنة 1776، ثم خاضت حربا تحريرية لمدة سبع سنوات، وبالمثل عانت الجزائر من الاحتلال الفرنسي قرابة قرن و نصف من الزمن، ونالت الحرية بعد سبع سنوات من الحرب، و هذا الشبه يقول الباحث يثير سؤالاً حول مدى تقاطع التجربتين خاصة عندما بدأ الشعب الجزائري في السير نحو استقلاله الوطني.

من هنا تكمن قوة الولايات المتحدة الأميركية في بروزها ليس كقوة عظمى فقط، بل في بروز قادة أميركيين مؤمنين بمبدأ حقوق الشعوب في تقرير مصيرها كما جاء في إعلان الرئيس ويلسون في سنة 1919 ومن تبعه من الرؤساء مروراً بميثاق الأطلسي وانتهاء بمبادئ الأمم المتحدة في الأربعينات.

ضمن هذا الإطار التاريخي درس الباحث التفاعل بين الولايات المتحدة الأميركية والحركة الوطنية حول مطلب الشعب الجزائري في نيل الاستقلال، بخاصة من ناحية التغيرات المستمرة في الأوضاع الدولية وانعكاساتها على الحكومات الأميركية نفسها، حيث بين أن سياسات هذه الأخيرة تجاه الجزائر كانت دوما عرضة لمزاج اضطرابات العلاقات الدولية وقتها.

اولا: نبذة تاريخية عن العلاقات الجزائرية - الأميركية

لدى الجزائر والولايات المتحدة الأميركية تاريخ طويل من العلاقات التي تخللتها مراحل توتر كانت تنسم بالصدامية أحيانا، على الرغم من أن الإيجابية كانت أيضا مظهرا من مظاهر تاريخ هذه العلاقة في الكثير من محطاتها المعاصرة تحديدا. فأقدم مستوطنة دائمة أنشأها الأوروبيون في الولايات المتحدة موجودة في فلوريدا، تأسست في عام 1563، وسميت باسم شخصية أدخلتها فرنسا في التاريخ الجزائري بعد عام 1930 وهو عام الاحتلال، ألا وهي القديس "أوغسطين" الذي أطلق فرنسا اسمه على الكنيسة التي أنشأتها في "عنابة" عقب احتلالها مباشرة، وقد أطلق على تلك المستوطنة الأميركية اسم "سانتا مونيكيا" وهي أم القديس "أوغسطين". كما أن مدينة "القادر" في ولاية "أيوا" سميت باسم "الأمير عبد القادر"، وهي المدينة الوحيدة في الولايات المتحدة التي سميت بالعربية. (1)

كانت القوى البحرية الأوروبية تدفع جزيةً مقابل قيام حكام شمال إفريقيا "الجزائر وتونس وطرابلس" بمنع هجمات القراصنة على سفنها التجارية التي تعبر مياه البحر المتوسط. وفي هذا السياق فإن بريطانيا زادت من مدفوعاتها لتلك الدول بعد الثورة الأميركية، لكي يتم الاستيلاء على السفن التجارية التابعة للولايات المتحدة وأسّر بحارتها في السنوات التي تلت الاستقلال، وهو ما كانت تضطلع به "الجزائر" أكثر من غيرها من دول شمال إفريقيا (2).

في عام 1794، خصص كونغرس الولايات المتحدة أموالا لبناء السفن الحربية لمواجهة تهديد المجاهدين البحريين وهو الوصف الذي كان يُطلق على "القراصنة" المسلمين والعرب في البحر الأبيض المتوسط. ثم فضلت الولايات المتحدة إبرام معاهدة مع الجزائر، وهي المعاهدة التي تم إبرامها في عام 1797، لضمان دفع جزية تبلغ 10 ملايين دولار على مدى اثني عشر عاما في مقابل حماية سفن الشحن الأميركية التي تعبر المتوسط. وبلغت مدفوعات الجزية للدول التي تعتمد على المجاهدين البحريين 20 في المائة من الإيرادات السنوية لحكومة الولايات المتحدة في عام 1800. وكان ذلك بعد سنوات قليلة من الاعتراف الرسمي باستقلال

الجمهورية الأمريكية من قبل دولة الجزائر في عام 1783، حيث كانت الجزائر من بين أوائل البلدان التي اعترفت باستقلال الولايات المتحدة(3).

في اذار من عام 1815 قام الكونغرس الأمريكي بالتصريح بشن الهجمات البحرية ضد الولايات العثمانية في تلك المنطقة، ومنها الجزائر، وتم إرسال العميد الأميرال "ستيفن ديكاتور" بأسطول يتكون من عشر سفن حربية لضمان حماية سفن الشحن الأمريكية في المتوسط ولإنهاء دفع الجزية للجزائر. وبعد أسر مجموعة من المجاهدين البحريين وأطعمهم "القرصنة"، أبحر العميد ديكاتور نحو ميناء الجزائر، وقام بالتهديد بالهجوم على المدينة، لكن تم التوصل إلى اتفاقية بين الأميركيين والجزائريين وافق فيها "الداي" على التوقف عن أخذ الجزية من السفن الأمريكية، وكذلك على دفع تعويضات عن الأضرار التي تتعرض لها السفن الأمريكية، فضلا عن إطلاق سراح الأسرى الأميركيين بدون فدية، وكذلك على عدم التعرض مرة أخرى للسفن الأمريكية من طرف البحارة الجزائريين(4).

وحيث كانت أمريكا عبارة عن مجموعة من المستعمرات تخضع للنفوذ البريطاني والفرنسي والإسباني، كانت الجزائر تعامل السفن الأمريكية طبقا للدول المستعمرة لتلك القارة، حيث كانت العلاقات الجزائرية البريطانية ودية في أواخر القرن الثامن عشر، وفي ظلها تمتعت السفن الأمريكية بحماية من الجزائر، مانحة إياها جميع الامتيازات، وبعد قيام الثورة الأمريكية، سحبت بريطانيا حمايتها عن أمريكا، لتصبح الجزائر حرة في تعاملها مع السفن الأمريكية، ولكي تحمي سفنها وتجارها ومواطنيها كان على أمريكا إما التوقيع على معاهدة للصدقة أو مواجهة الحرب.

وأمام الوضعية الحرجة التي كانت تعيشها أمريكا التي وجدت نفسها أمام قوة عسكرية جزائرية كبيرة، قررت أن تتشد السلام مع الجزائر بطريقة غير مباشرة، فلجأت إلى الأوروبيين لتحقيق هذا الهدف، فالمعاهدة التي أبرمتها أمريكا مع فرنسا عام 1778، نصّت على مادة يتعهد بموجبها ملك فرنسا باستعمال وساطته لدى الجزائر لحماية المصالح الأمريكية، وفي معاهدة

أمريكا بريطانيا عام 1783، حاولت أمريكا إضافة هذه المادة، لكن بريطانيا رفضت ذلك. وعندما فشلت مساعي أمريكا لدى الدول الأوروبية، بدأت في حملة دبلوماسية ضد الجزائر بهدف تكوين تحالف أمريكي أوروبي ضدها، حيث عبّر عام 1783 "بن جامين فرانكلن" رئيس أمريكا عن إعجابه بتحالف الأوروبيين لمواجهة الخطر الجزائري.(5)

رغم أن أمريكا كانت لديها مشاكلها الخاصة في نهاية القرن الثامن عشر، إلا أنها بدأت تتاجر مع العالم الخارجي ومحاولة مد منطقة حركتها إلى البحر الأبيض المتوسط. بعد أن أعلنت الجزائر الحرب على أمريكا خلال عام 1785، حجزت البحرية الجزائرية سفينتين أمريكيتين هما "ماريا" و"دوفين" في عرض المحيط الأطلسي، فوجد الأمريكيون أنفسهم مجبرين على فتح مفاوضات مباشرة مع الجزائر، واستمروا في تحريض الدول الأوروبية لتتحالف معهم ضد الجزائر، وافقت على العرض الأمريكي كل من البرتغال، والبندقية، وصقلية، ومالطا، والدانمارك، وروسيا، ونابولي، وغابت عن هذه القائمة دول كبرى كفرنسا وبريطانيا. إلا أن المشروع فشل لسببين هما: الأول.. أن معظم الدول التي وافقت على المشروع هي دول صغيرة لم تكن متأكدة من قدرة أمريكا على حمايتها في حالة حربها مع الجزائر، والثاني.. أن الكونغرس الأمريكي رفض تمديد المشروع(6) .

في عام 1793 حجز الجزائريون، إحدى عشرة سفينة أمريكية في عرض المحيط وجاءوا بها إلى الجزائر، وخلال ذلك كان هناك أكثر من مائة أسير أمريكي في الجزائر، وهو ما جعل أمريكا تتحرك نحو التفاوض على معاهدة سلام مع الداي، وبالفعل فقد أبرمت هذه الاتفاقية في شهر سبتمبر 1795، وقد التزمت فيها الولايات المتحدة بأن تدفع للجزائر حوالي سبعمائة وخمسة وعشرين ألف دولار جزية سنوية مقابل حماية سفنها من القراصنة.

طلبت الجزائر من أمريكا دفع ما عليها كما نصت عليها معاهدة 1795م، إلا أنها تأخرت سنتين عن الوقت المحدد، وقد تفاجأت الجزائر من موقف القنصل العام الأمريكي الجديد الذي صرح بأنه لا يستطيع أن ينفذ طلبها، فأعلنت الجزائر في عام 1807 الحرب مرة أخرى على

أمريكا، حيث تمّ حجز ثلاث سفن أمريكية بحمولاتها وبحاريتها، فاضطر القنصل إلى اقتراض المال من اليهودي الجزائري "بكري" ليدفعه إلى الحكومة الجزائرية، لتعود العلاقات إلى مجراها. إلا أن الفترة من 1808 إلى 1812 تميزت بالبرود بين الطرفين. فعندما عرضت أمريكا على الداي أن تدفع له النقود بلا المعدات العسكرية، رفض العرض وأعلن الحرب عليها من جديد، ولكن الولايات المتحدة بعد أن وقعت السلام مع بريطانيا خلال عام 1815 ظهرت بقوة بحرية جيدة وأرسلت أسطولها أمام مدينة الجزائر كي يفرض السلام على الداي، وهكذا أبرمت بين الطرفين معاهدة سلام في مدينة الجزائر سنة 1815. وقد جُددت هذه المعاهدة عدة مرات. ومنذ ذلك التاريخ لم تعد الولايات المتحدة تدفع أيّ جزية حماية للجزائر (7).

وبينما كانت الجزائر في حالة حرب مع دويلات إيطاليا، إسبانيا، هولندا، الدانمارك وروسيا، بعثت أمريكا بفصيلتين من أسطولها البحري إلى البحر المتوسط، وعند اجتياهما جبل طارق قامت بمطاردة السفن الجزائرية، ثم تقدم الأمريكان إلى ميناء الجزائر طالبين من الداي توقيع معاهدة جديدة بشروطهم، لكن الجزائر أصرت على استرجاع السفن المحتجزة قبل البدء بأي مفاوضات فوافق الأمريكان على هذا الشرط. ولقد ساد السلام والوفاق والتعاون بين البلدين منذ ذلك التاريخ إلى أن خضعت الجزائر للاستعمار الفرنسي عام 1830، لتخرج منذ ذلك التاريخ من دائرة الدول ذات السيادة إلى ما بعد استقلالها عام 1962.

ثانيا: العلاقات بين البلدين بعد استقلال الجزائر

من جون كينيدي إلى اوباما سلسلة متواصلة من العلاقات التي كانت تهدف دائما إلى خلق أجواء من الود والتعاون في شتى المجالات الممكنة بين الجزائر والولايات المتحدة.

بوجه عام عندما كان "جون كينيدي" لا يزال عضوا في مجلس الشيوخ، تحددت المواقف الأميركية الأولى من الجزائر، حيث تحدث كينيدي عن تأييده لاستقلال الجزائر لصحيفة

نيويورك تايمز في 2 حزيران عام 1957 وخلال فترة رئاسته هنا كينيدي الجزائر بعد حصولها على الاستقلال عن فرنسا عام 1962. وزار الرئيس "بن بلة" الرئيس كينيدي في 15 تشرين الاول من عام 1962، قبل يوم واحد من بدء أزمة الصواريخ الكوبية. ومع ذلك، انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1967 بسبب الحرب العربية الإسرائيلية، لأن الجزائر دعمت الدول العربية في حين أن الولايات المتحدة كانت تقف على الجانب الإسرائيلي. ثم تمكن الرئيس نيكسون من استعادة العلاقات بين البلدين، وقام الرئيس بومدين بزيارة الولايات المتحدة يوم 11 نيسان من عام 1974. (8)

بعد استقلال الجزائر إذن، شهدت العلاقات الجزائرية الأمريكية وحتى مطلع الألفية الجديدة عدّة محطات ومواقف اتّسمت بالتقارب تارة، والبرود تارة أخرى، تجلت تلك المرحلة في نجاح الجزائر في الوساطة بين أمريكا وإيران في أزمة الرهائن الأمريكيين المحتجزين في طهران من سنة 1979 حتى سنة 1982، وهي الأزمة التي كادت أن تأخذ أبعادًا كبرى، لتعبّر الولايات المتحدة الأمريكية عن امتنانها وشكرها للجزائر على موقفها (9).

كان أبرز مُحدّد للعلاقة بين الجزائر وأمريكا منذ استقلال البلاد عن فرنسا هو الاستثمار في مجال النفط، بالإضافة إلى تقارب المواقف تجاه بعض القضايا والاختلاف في الكثير منها.

غير أن العلاقات الجزائرية الأمريكية شهدت ولادةً جديدةً وتقاربًا استثنائيًا بعد هجمات 11 ايلول من عام 2001 بهدف محاربة الإرهاب الذي صار شأنًا دوليًا، وقد رأى النظام الجزائري الخارج من توّه من حرب أهلية مع الإسلاميين المسلّحين بعد إيقاف المسار الديمقراطي، أنّ الولايات المتّحدة وباقي العالم قد تفتّطن أخيرا للخطر الذي حدّرت منه طوال تسعينيات القرن الماضي، وبالتالي فقد كسب أقوى حليف من الممكن تخيّل في حربه على ما يسمّيه الإرهاب.

وفي وقتٍ كانت أنظمة عربية تزرع تحت تهديد ثورات الربيع العربي، سارعت الجزائر إلى إصلاحاتٍ سياسيّة لقطع الطريق على انتقال الحراك إليها، وهي الإصلاحات التي ثمنتها وزيرة الخارجية الأمريكية وقتها "هيلاري كلينتون"، ووصفتها بالإصلاحات الديمقراطية العالية، والتي

تمثلت في قرارات بوتفليقة برفع حالة الطوارئ، وإنهاء احتكار الدولة للإعلام، ونقل الإشراف على الانتخابات من الداخلية إلى القضاء. (10)

وفي اب عام 2005، كان رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي آنذاك، السناتور ريتشارد لوجار، قد ترأس وفدا للإشراف على الإفراج عن 404 من أسرى حرب مغاربة آخرين تحتجزهم جبهة البوليساريو في الجزائر. وأزال الإفراج عنهم عقبة ثنائية طويلة الأمد بين الجزائر والمغرب.

إلا أن ربيع العلاقات بين واشنطن والجزائر لم يسلم من رياح التعكير، إذ شنّ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هجوماً على وحدة إنتاج الغاز في "عين أميناس" جنوب شرقي الجزائر، احتجز فيه مئات الرهائن من جنسيات مختلفة وقتل ثمانية منهم، وطلب التفاوض لإطلاق سراح الرهائن، إلا أنّ الجزائر رفضت التفاوض وشنّت قوات من الجيش الجزائري هجوماً على موقع احتجاز الرهائن، وأثناء الهجوم استطاعت القوات تحرير بعض الرهائن. وقد أثار هذا الحادث انتقادات أمريكية بسبب استعمال الجزائر القوة العسكرية أثناء التحرير، لكنها انتهت بتحميل الرئيس الأمريكي أوباما مسؤولية الهجوم لتنظيم القاعدة، ليسود جوٌّ من الهدوء في العلاقات بعد ذلك، ترجمته زيارة وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري" إلى الجزائر، وهي الزيارة التي أسالت الكثير من الحبر نظراً إلى موعدها الذي تزامن مع اقتراب الانتخابات الرئاسية، وإن كانت الدوافع الظاهرية للزيارة هي تعزيز التعاون بين البلدين في خصوص ملفات الطاقة ومحاربة الإرهاب، إلا أن البعض رأى في الزيارة تدخلاً أمريكياً في الانتخابات الجزائرية، وتركياً لبوتفليقة لولاية رابعة (10).

ثالثاً: مجالات التعاون بين الجزائر وأميركا

على خلفية هجمات 11 سبتمبر، عززت الجزائر علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية من خلال التعاون في القضايا الأمنية ومكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه. وفي هذا الإطار، تقدم أميركا مساعدات، تهدف من ورائها إلى تعزيز قدرة الجزائر على مكافحة الإرهاب والجريمة ودعم بناء مؤسسات مستقرة، تسهم في أمن المنطقة وتدعم أيضا المجتمع المدني في الجزائر.

لا يقتصر التعاون بين البلدين على المجال الأمني بل امتد إلى الشراكة الاقتصادية والتبادل التجاري، إذ تعتبر الولايات المتحدة واحدة من أكبر الشركاء التجاريين للجزائر.

ويتركز معظم الاستثمار المباشر الأميركي في الجزائر في قطاع الهيدروكربونات، فضلا عن أن الولايات المتحدة من المستوردين الرئيسيين للنفط الخام الجزائري.

وقد وقعت الدولتان اتفاقية إطار للتجارة والاستثمار، ووضعتا مبادئ مشتركة تقوم على أساسها العلاقات الاقتصادية، وتشكل منبرا للتفاوض حول الاتفاقيات الثنائية الأخرى. (11)

وتشجع الولايات المتحدة الجزائر على إجراء التغييرات اللازمة لتحقيق التنويع الاقتصادي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والتحرك نحو سياسات اقتصادية شفافة وتحرير مناخها الاستثماري. وقد مؤلت الولايات المتحدة برنامجا يدعم الجهود الجزائرية الرامية إلى تطوير سوق الأوراق المالية الحكومية الأكثر نشاطا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات الأميركية العاملة في قطاع الهيدروكربونات تمتعت على مدى عقود عديدة بشراكة مربحة مع نظرائها الجزائريين. (12)

ففي عام 2006، بلغ إجمالي الاستثمارات الأميركية المباشرة في الجزائر 5.3 مليار دولار، معظمها في قطاع البترول، والتي تهيمن عليها الشركات الأميركية. كما تنشط الشركات الأميركية في مجالات الخدمات المصرفية والمالية والخدمات والمستحضرات الصيدلانية والمرافق الطبية والاتصالات والطيران وتحتية مياه البحر وإنتاج الطاقة وقطاعات تكنولوجيا

المعلومات. وتعد الجزائر ثالث أكبر سوق في الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبلغت قيمة الصادرات الأمريكية إلى الجزائر 1.2 مليار دولار في عام 2005، أي بزيادة قدرها أكثر من 50٪ منذ عام 2003. وارتفعت الواردات الأمريكية من الجزائر من 4.7 مليار دولار في عام 2002 إلى 10.8 مليار دولار في عام 2005، خاصة في النفط والغاز الطبيعي المسال. وفي مارس 2004، حدد الرئيس بوش الجزائر كبلدا مستفيد من المعاملة الخالية من الرسوم بموجب نظام الأفضليات المعمم (GSP).

وفي حزيران من عام 2001، وقعت الولايات المتحدة والجزائر اتفاقا في إطار التجارة والاستثمار، أسس مبادئ مشتركة تقوم على أساسها العلاقة الاقتصادية وتشكل منبرا للتفاوض بشأن معاهدة الاستثمار الثنائية واتفاق التجارة الحرة، وتجتمع الحكومتان بشكل مستمر لمناقشة سياسات وفرص التجارة والاستثمار لتعزيز العلاقات الاقتصادية. وفي إطار الشراكة الاقتصادية بين الولايات المتحدة وشمال أفريقيا، قدمت الولايات المتحدة حوالي مليون دولار في شكل مساعدة تقنية إلى الجزائر في عام 2003. ودعم هذا البرنامج وشجع برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، وشمل الدعم لمفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وتحسين مناخ الاستثمار. وفي عام 2003، تم إطلاق برامج أوسناب (USNAEP) في مبادرة لتنشيط الشراكة في الشرق الأوسط، التي توفر التمويل لبرامج التنمية السياسية والاقتصادية في الجزائر. (13)

أما في المجال العسكري، ما زال التعاون بين الجيشين الجزائري والأمريكي ينمو. من خلال المبادلات المتكررة بين الجانبين، واستضافت الجزائر كبار المسؤولين العسكريين الأمريكيين. وفي أيار من عام 2005، أجرت الولايات المتحدة والجزائر أول حوار عسكري مشترك رسمي بينهما في واشنطن العاصمة. عقد الحوار العسكري المشترك الثاني في الجزائر العاصمة في كانون الأول عام 2006. زار القائد الأعلى للقوات المتحالفة في الناتو وأوروبا والقيادة الأوروبية الأمريكية الجنرال جيمس أل. جونز الجزائر في تموز واب من عام 2005، ثم زار وزير الدفاع دونالد رامسفيلد الجزائر في شباط عام 2006. وأجرت الولايات المتحدة والجزائر

أيضا تدريبات ثنائية للقوات البحرية والقوات الخاصة، واستضافت الجزائر زيارات سفن تابعة للبحرية الأمريكية وخفر السواحل. ولدى الولايات المتحدة برنامج للتعليم والتدريب العسكري الدولي (824 000 دولار في السنة المالية 2006) لتدريب العسكريين الجزائريين في الولايات المتحدة، وتشارك الجزائر في شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء . (14)

وفي مجال التعليم ، بدأ أول تعاون بين الولايات المتحدة والجزائر في عام 1959 عندما تعاون معهد التعليم الدولي مع الجمعية الوطنية للطلاب في عام 1959 لحث الطلاب الجزائريين على الدراسة في الولايات المتحدة. بعد الاستقلال، أنشأت معهد الهندسة الكهربائية والإلكترونيات (إينليك) المعهد الوحيد في شمال أفريقيا الذي يستخدم الطريقة الأنجلوسكسونية في التدريس. وقد نفذت الولايات المتحدة برامج متواضعة في مجال الربط بين الجامعات، وقد وضعت اثنين من البرامج في اللغة الإنجليزية، أولهما منذ عام 1993، مع وزارة التعليم للمساعدة في تطوير دورات اللغة الإنجليزية كلغة ثانية في مركز بن عكنون للتدريب. وفي عام 2006، تلقت الجزائر مرة أخرى منحة في إطار صندوق السفراء لحفظ الثقافة. وقدم هذا الصندوق منحة قدرها 106.110 دولار لترميم مسجد الباشا في وهران . كما تلقت الجزائر منحة قدرها 80 ألف دولار لتمويل المنح الصغيرة لتصميم وتنفيذ برنامج أمريكي باللغة الإنجليزية لطلاب المدارس الثانوية الجزائرية في أربع مدن رئيسية. (15)

وقد تم تخصيص التمويل الأولي من خلال مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI) لدعم عمل المجتمع المدني النامي في الجزائر من خلال البرامج التي تقدم التدريب للصحفيين ورجال أعمال والمشرعين ومنظمي الإنترنت، ورؤساء المنظمات غير الحكومية الرائدة. وسيساعد التمويل الإضافي من خلال صندوق حقوق الإنسان والديمقراطية التابع لوزارة الخارجية الأمريكية مجموعات المجتمع المدني التي تركز على قضايا المفقودين، والإسلام والديمقراطية .

(16)

رابعاً : تقاطع الاستراتيجية الأمريكية والفرنسية حول الجزائر

ثمة أسباب تاريخية وحضارية مشتركة ومصالح جيوسياسية تدفع إلى الاهتمام بمسار العلاقات الجزائرية - الفرنسية، والجزائرية - الأمريكية ، ففرنسا بسبب الماضي الاستعماري والعسكري الذي تحول فيما بعد من مراحل المواجهة تارة، إلى مراحل التعاون والتعايش تارة أخرى، وهذه الخصوصية تشمل أيضاً العلاقات المغربية . الأوروبية، لاعتبارات مقاربة. فالروابط الاقتصادية والسياسية والثقافية، سواء المبنية منها على علاقات التبعية أو المبنية على الاعتماد المتبادل بين بلدان المغرب العربي وفرنسا، تشكل في مجموعها عوامل محفزة لبناء إطار إقليمي للتعاون بين فرنسا وتلك البلدان، أما الجزائر فلها خصوصية أشد داخل الخصوصية المغربية فهي تمثل مجالا استراتيجيا حيويا لفرنسا سواء علي الصعيد الاقتصادي أو الدفاعي الأمني بطابعه الجغرافي والسكاني . كذلك يمثل النفط والغاز الجزائريان مصدرا أساسيا للطاقة الفرنسية . (17)

أما العلاقات الجزائرية- الأمريكية فتتبع من محورية الدور الأمريكي في أغلب المنظومات الإقليمية في العالم وتقاطعات المصالح السياسية والاستراتيجية الأمريكية مع أغلب بلدان العالم مما حول كثير من منظورات التحليل الجيوستراتيجي من المركزية الأوروبية إلى المركزية الأمريكية ، إن نتيجة أكثر من عقد ونصف من الصراع على صعيد علاقات الجزائر الخارجية فقدت الجزائر كل ما تميزت به، وورثته عن ثورتها التحررية الرائدة، فمن شعار "ندعم فلسطين ظالمة أو مظلومة" الذي كان يرفعه بومدين، انتهى بوتفليقة إلى مصافحة رئيس الوزراء اسرائيل السابق أيهود باراك.. ومن سياسة محاربة الفرنكفونية، انتهت الجزائر صاغرة إلى عضوية المنظمة، التي ظلت تحاربها زهاء أربعين عاما.. ومن مبدأ الحياد بين الأقطاب الدولية المتصارعة، انتهت الجزائر إلى الانفتاح على الحلف الأطلسي، الذي وقف يوما خلف المستعمر الفرنسي ضد ثورتها التحررية، كما انتهت إلى توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي يعتبره معظم المحللين الجزائريين، بما فيهم مستشار سابق لرئيس الجمهورية، اتفاقا كارثيا، سيجعل من اقتصاد البلاد اقتصاد "بازار" يعرض البضائع الأوروبية ويروج لها، وتموت

فيه الصناعة الوطنية بسبب عجزها عن المنافسة وليس سرّاً أن الاهتمام الغربي بالجزائر لا ينطلق من أسباب إنسانية بحتة ، ولكن الجزائر اكتسبت وضعاً خاصاً في النظر الغربي لثلاثة أسباب أساسية هي : (18)

1- خشية الدول الغربية من أن يؤدي تفاقم الأوضاع وانفلاتها في الجزائر إلى تدفق جيش من اللاجئين باتجاهها عبر شواطئ البحر المتوسط، ومعروف أن الهجرة إلى أوروبا أصبحت أحد الشواغل المهمة لدولها في ظروف الكساد الاقتصادي الراهن، في حين تزامن ذلك مع ضغوط المهاجرين القادمين من كل صوب بدءاً بأبناء أوروبا الشرقية (سابقاً) وانتهاء بالأكراد، وكما يقول الدكتور عبد الحميد الإبراهيمي رئيس وزراء الجزائر الأسبق: إن المغرب العربي الذي يجتازه تيار إسلامي قوي أصبح بالنسبة إلى أوروبا عبارة عن "تهديد" لذلك تحاول أوروبا أن تضع استراتيجية تقوي رفايتها من البؤس المادي والثقافي المتنامي في المغرب العربي والذي تعتبره خزانا مهما للهجرة.

2- حرص تلك الدول على حماية استثمارات ومصالح الشركات الغربية العاملة في قطاع النفط والغاز وهي الاستثمارات التي تقدر بمليارات الدولارات، في الوقت ذاته فإن الدول الغربية تريد حماية نصيبها من صادرات الجزائر من النفط والغاز ، التي تقدر بمبلغ 13.5 مليار دولار سنوياً (إسبانيا مثلاً تعتمد على الجزائر في استيراد 60 % من نفطها، وإيطاليا تعتمد على ذلك النفط بنسبة 40% .

3- خوف الدول الأوروبية من انتقال شرارة صراع الداخل الجزائري إلى أراضيها ، الذي ينتشر فيها الجزائريون بمختلف توجهاتهم السياسية. وإذا لاحظنا الكثافة العددية التي يتميز بها الجزائريون وبعد التفجيرات التي حدثت في باريس ونسبت إلى بعض الفصائل المتصارعة في الجزائر ، فإننا قد ندرك أن ذلك الخوف الأوروبي ليس ناشئاً من فراغ .

- الموقف الفرنسي من الجزائر: التآرجح بين التحفظ والانحياز صدمت الأوساط السياسية الفرنسية من دون أدنى شك، نبأ فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية في الانتخابات البلدية 1990، وبدأت تستذكر أيام الحرب الاستعمارية التي شنتها ضد الشعب

الجزائري هادفة إلى تقويض كل مكونات تكوينه السياسي والاجتماعي والديني، والثقافي، إلى أن أجبرها أخيراً على الرحيل عن أرضه ووطنه، والاعتراف بالاستقلال الكامل. ومن تلك السنوات وحتى فوز الإسلاميين في الانتخابات البلدية 1990، كانت العلاقات بين الدولتين متأرجحة بين التقارب والتباعد، حيث طغيان إرث السيطرة الاستعمارية، يتنافس مع القوى الأخرى للسياسة الفرنسية، ويبدو أن رد فعل مختلف القوى الفرنسية إزاء هذا "الإسلام الأصولي" الذي هز الضفة الأخرى من حوض البحر المتوسط عكس الوسط السياسي التي صدرت عنه، فإذا كان جاك شيراك، رئيس الجمهورية الفرنسية السابق، أعلن عندما كان عمدة باريس وزعيم حزب التجمع من أجل الجمهورية الديغولية، أنه من الضروري إعادة التفكير في طبيعة المساعدة الاقتصادية التي تمنحها للمغرب العربي، فإن النائب ألن لامارسو من حزب التحالف الديمقراطي كان واقعياً في رده إذ دعا إلى "ضرورة التكيف للعيش مع الأصولية" أما رئيس الجمهورية السابق "فرانسوا ميتران" الذي لم يستطع الصمت إزاء اتهامه بـ "الماضي الأسود" ضد المجاهدين الجزائريين، وخصوصاً عندما كان وزيراً للداخلية في الجمهورية الرابعة، فقد أعلن "أن كل شعب يعيش في دولة مستقلة حر في اختياراته" وفي هذا الإطار فقد انقسمت الحكومة الفرنسية في سياستها في الجزائر فبينما ألحت وزارة الخارجية على تسوية الموضوع بالتفاوض ساندت وزارة الدفاع العسكريين الجزائريين، وإذا كانت تلك التصريحات العنيفة لا تعبر عن أسلوب الدبلوماسية الفرنسية التي عرفت بسياسة المسايرة والتهذئة، مع الحذر الشديد في التعامل مع الأحداث الحساسة ذات التأثير الكبير في المصالح الفرنسية، فإن الموقف الفرنسي الصريح من "الإسلام السياسي" في الجزائر، ومن الجزائر بخاصة، يختلف عن ذلك كثيراً وهو محكوم بعدد من الاعتبارات والمتغيرات الإقليمية والدولية ذلك أن استقرار الوضع السياسي في الجزائر له انعكاساته أيضاً على استقرار المنطقة، كما إن الوضع المتأزم فيها عامل مركزي من عوامل تحريك عدم الاستقرار في المنطقة

من خلال المكانة التي تحتلها الجزائر، إضافة إلى أن استلام الإسلام السياسي السلطة من شأنه أن ينشط الاتجاهات الإسلامية الأخرى في القسم الجنوبي لحوض البحر المتوسط وخصوصا في المغرب العربي ومصر وإن نجاح جبهة الإنقاذ ووصولها إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع يمثل حالة من الممكن سريانها إلى الدول الأخرى، وإطلالة جديدة لتفاعلات سياسية مستقبلية. (19)

و مما تقدم، فإن الموقف الفرنسي الذي حكمته، اعتبارات متعددة، خرج عن "حياديته" إزاء ما يجري في الجزائر، فمن المعروف أن 132 عاما من الاحتلال لم تنه خصوصية العلاقة الفرنسية الجزائرية إذ يبقى الحفاظ على مصالح فرنسا الاقتصادية والجيوسياسية والثقافية خطا ثابتا يجب حمايته بصرف النظر عن مختلف الأنظمة السياسية الحاكمة في الجزائر. وفي إطار دعم باريس للمجموعة الحاكمة في الجزائر دعمت محمد بوضياف رئيس المجلس الأعلى للدولة الجزائرية في المجموعة الأوروبية، كما أشارت بعض الأوساط المراقبة إلى أن باريس قامت بتزويد قوات الجيش والأمن الجزائريين بأسلحة ومعدات تقدر قيمتها بـ 100 مليون دولار، بهدف السيطرة على الوضع الأمني، والحد من فاعلية العنف المسلح الذي تقوده المجموعة الإسلامية المسلحة. هذا الانعطاف في السياسة الفرنسية المعلنة إنما حكمه وصول الوضع الأمني في الجزائر إلى مرحلة خطيرة جداً تهدد وجود النخبة الفرانكوفونية ونفوذها، وإن سيادة الإسلاميين في حربهم ضد السلطة معناه ضياع الجزائر نهائياً من أيدي الفرنسيين، من هنا بدأت باريس جهودها الدبلوماسية، أولاً في إطار المجموعة الأوروبية واتحاد أوروبا الغربية، وثانياً في مجموعة حوض البحر المتوسط والاتحاد المغاربي، هذا فضلاً عن تخوفها من الهيمنة الأميركية وتدخلها في منطقة ما زالت منطقة نفوذ ومصالح فرنسية، وفي هذا الصدد فإن وزير الخارجية السابق في حكومة بلادر، آلن جوبيه، اعتبر الوضع في الجزائر بالغ الخطورة مشيراً إلى ضرورة التدخل الفرنسي لدعم السلطة في الجزائر لبدء الحوار مع القوى الجزائرية التي

تريد الحوار، وعدم انتظار النتائج المترتبة على مواصلة العنف بين السلطة والمعارضين. لقد حددت الأوساط الرسمية الفرنسية تعريفها للوضع الراهن في الجزائر، على ضوء الطروحات التالية: (20)

أولاً: أن النزاع في أساسه هو مجرد تعبير عن انقسام أو تعارض بين الحركة الإسلامية من جهة (أو الأصولية الإسلامية، أو "المتشددين") لا سيما الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة، وبين الدولة من جهة أخرى.

ثانياً: أن التعارض بين الطرفين يشمل جميع الجوانب، بحيث لا يوجد مجال لحل وسط؛ لأن الإسلاميين ثوريون في أهدافهم وأساليبهم أيضاً، ولن يقبلوا بأقل من جمهورية إسلامية، بينما الدولة . وهي أساساً علمانية وعصرية . لا تستطيع أن تتوصل إلى اتفاق مع أعدائها دون أن تلجأ لتقويض أركانها.

ثالثاً: أن قيام جمهورية إسلامية في الجزائر سيشكل كارثة على كل من الأطراف التالية :
(أ) على الجزائر كدولة؛ لأن ذلك سينطوي على تراجع هائل في النواحي السياسية والاجتماعية، والأدبية والقانونية والثقافية.

(ب) على فرنسا؛ لأنها لن تكون فقط إيذاناً بنكسة كبيرة لمصالح فرنسا في الجزائر، ولكنها ستعجل بخروج مئات الآلاف من الجزائريين "النازحين بالقوارب" طلباً للجوء إلى الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط، كما أن قيام جمهورية إسلامية ثورية في الجزائر، سوف يعرقل بصورة خطيرة جهود فرنسا لدمج مواطنيها المسلمين . وهم بضعة ملايين . في المجتمع الفرنسي، ويفرض عليها تشجيع قيام "إسلام فرنسي" معتدل وغير سياسي في فرنسا. (ج) على الدولة العربية الأخرى، ولا سيما تونس ومصر، حيث يخشى امتداد أحداث مشابهة إلى تلك الدول، وهو ما يعرف بظاهرة "الدومينو".

(د) على الغرب بوجه عام، بما ينطوي عليه ذلك من هزيمة للقيم العصرية والديمقراطية.
(هـ) على أوروبا بوجه خاص، بسبب الأهمية الاستراتيجية لجناحها الجنوبي المطل على البحر الأبيض المتوسط

رابعًا: أن أسباب التوجهات الإسلامية الثورية هي أسباب اقتصادية أساسًا، وبذلك تكون الطريقة الرئيسية لمعالجة جذور المشكلة هي حقن البلاد بجرعات هائلة من المعونة الاقتصادية.

خامسًا: أن طرفي النزاع، أي المسلحين الإسلاميين الثوريين من جهة، والدولة العصرية المحاصرة من جهة أخرى، لا يوجد بينهما أي حل وسط يمكن التفاوض بشأنه، فلا مجال إذن لـ "طريق ثالث".

سادسًا: في هذه الظروف، لا يوجد بديل عن دعم نظام الحكم القائم، عسكريًا واقتصاديًا، على الرغم من عيوبه الظاهرة، باعتباره أهون الشرين

سابعًا: مع التسليم بمنح نظام الحكم القائم هذا الدعم . باعتباره ضرورة يؤسف لها . يجب في النهاية إيجاد حل سياسي، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بالحوار بين النظام والقوى الأخرى التي تنبذ العنف، وما فتئت فرنسا تشجع النظام الحاكم على القيام بهذه الخطوة الضرورية . (21)

- الموقف الأمريكي: اقتلاع فرنسا من آخر قلاعها الحصينة تتعدد المحاور التي تتعامل الإدارة الأمريكية من خلالها مع الموقف الجزائري، فهناك على الأقل ثلاثة محاور يمكن من خلالها متابعة الموقف الأمريكي من الحالة الجزائرية، هذه المحاور هي: المحور الأمني- والمتعلق بموقف الولايات المتحدة من أعمال العنف الدائر في الجزائر منذ ما يزيد على عقد ونصف من السنوات. والمحور الاقتصادي- والمتعلق بحرص الولايات المتحدة على تأمين وصول خامات المحروقات من النفط والغاز الطبيعي والتي تحصل عليها بكميات كبيرة من الجزائر، والمحور الاستراتيجي- والذي تركز الولايات المتحدة من خلاله على أمرين: الأول: إدخال الجزائر في دائرة الدول المحورية الأكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة ، أما الثاني: فهو مسألة النزاع الدائر حول الصحراء الغربية، والذي تشكل الجزائر ضلعاً أساسياً فيه . بداية لم تخف الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الأزمة الجزائرية- أي السنوات الممتدة من

1991 إلى 1994 - إمكانية قبولها أو حتى تشجيعها استلام الجبهة الإسلامية للإنقاذ الحكم في الجزائر، وإن استقبلت الإدارة الأمريكية حادثة إلغاء الانتخابات التشريعية في الجزائر عام 1991 بشكل اتسم بالسلبية الشديدة؛ إذ اكتفي المتحدث باسم الإدارة الأمريكية بالإعلان عن أسف الولايات المتحدة لإيقاف العملية الديمقراطية في الجزائر. غير أنه لم يشفع هذا الأسف بالإعلان عن عزم بلاده اتخاذ أي خطوات عملية لتفعيل موقفها الرافض. وعليه، بدا التصريح الأمريكي المقتضب كما لو كان لخدمة أغراض الاستهلاك الإعلامي فحسب. أما الموقف السياسي الفعلي للإدارة الأمريكية، فقد أظهر ارتياحاً صريحاً لتدخل الجيش لإقصاء الإسلاميين عن الحكم. ولم يكن عسيراً على الإدارة الأمريكية أن تبرر موقفها في هذا الصدد، فهي وإن كانت "تدعم العملية الديمقراطية في بلدان الشرق الأوسط، إلا أنها تعارض في الوقت ذاته هؤلاء الذين يتخذون من الديمقراطية مجرد ذريعة للاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها للأبد" (تقصد الإسلاميين بطبيعة الحال). بعد ذلك اتخذت الإدارة الأمريكية مواقفاً أكثر وضوحاً في دعم النظام الجزائري وإن حكمت هذا الدعم عدة اعتبارات لعل أهمها: وصول الرئيس اليمين زروال إلى السلطة واكتسابه الشرعية العقلانية، أي الانتخابات العامة التي جرت سنة 1995. إضافة إلى تمكنه من تعبئة أنصار كثيرين بما فيهم قطاعات واسعة من تيار الإسلام السياسي بقيادة محفوظ نحاح، إضافة عامل آخر محدد في عملية التغير الأمريكي وهو البعد البراجماتي لسياستها. فقد رصدت أجهزتها استحالة أي انتصار عسكري للحركة الإسلامية المسلحة التي تشتتت وضعفت إلى حد التقاتل الداخلي، أصبحت الجبهة الإسلامية للإنقاذ عنصر خسارة في معادلتها فتخلت عنه نحو الاقتراب من النظام وتشجيع شق داخله بعدما اتضح مدي صلابته وإمكانات الاستمرار لديه. انتقلت أمريكا من اتخاذ المواقف إلى الفعل، فبادرت بالقيام بمجموعة إجراءات عملية هدفت إلى دعم النظام ومحاصرة خصمه، واعتقلت أنور هدام، أحد القياديين البارزين لجبهة الإنقاذ المقيمين على ترابها، نتج

هذا التغير الأمريكي عن سياستها البراجماتية، لأنه في حقيقة الأمر تطور عكس

تغير موازين القوى لصالح النظام الجزائري . (22)

وخلاصة هذا التحليل يمكن القول إن المواقف الفرنسية والجزائرية من الأزمة الجزائرية قد حكمتها الاعتبارات السياسية والمصلحية الخاصة بمواقع النفوذ التاريخي وتداعيات وصول الإسلاميين للسلطة في الجزائر وأثر كل ذلك على النخب الحاكمة بامتداداتها الخارجية ومنظومة قيمها وتصوراتها لنظام الحكم الداخلي وشبكة مصالحها الخارجية، ومن ثم فقد كان الصراع الداخلي في الجزائر هو بشكل أو بآخر انعكاس للصراع الفرنسي / الأمريكي على الجزائر وفي هذا الإطار كان خطأ فرنسا الكبير هو رهانها على التيار الاستتصالي تجاه الحركة الإسلامية في الجزائر ودعمها للشق المتطرف داخل النظام الذي لا يرغب في الحوار وراهننت علي انتصاره . وذلك عكس موقف الولايات المتحدة التي رغبت في تحقيق حوار واسع ومصالحة شاملة . ويبدو أنها حققت انتصارا كبيرا بضعف تأثير فرنسا وتراجع التيار الاستتصالي الموالي لها . رغم أن الموقف الأمريكي حكمته أيضا مصالح الولايات المتحدة الحيوية، والتي تتركز في بسط هيمنتها على كل بقاع العالم، الأمر الذي اصطدم بالتوجهات السياسية الفرنسية، كما أن ما ساهم في بلورة الموقف الأمريكي الواضح من الأزمة التي تؤثر مباشرة في استقرار فرنسا الداخلي هو اعتقاد الإدارة الأمريكية أن دعم الإسلاميين، حتى وإن كان إعلاميًا فقط في المرحلة الأولى، من شأنه تقويض المصالح الفرنسية في الجزائر ، بعدما تم تقويضها في أغلب مناطق النفوذ التاريخي لفرنسا، وهو في النهاية ما يعمل على تحقيق المصالح والأهداف السياسية الأمريكية في تلك المنطقة المهمة من مناطق العالم . (23)

خاتمة:

ان العلاقات الثنائية ساهمت فيها عدة عوامل أولها العامل التاريخي وبالنظر إلى كون تاريخ العلاقات بين البلدين حسنة عموما رغم بعض التوترات، فهذا العامل يشكل عاملا مشجعا للعلاقات الثنائية فقد تم استخدامه كمرحلة أولى لتحليل وتفسير مختلف جوانب الدراسة، كذلك العامل الأيديولوجي الذي أثر بشكل كبير في العلاقات الدولية أما العامل الاقتصادي فهو عامل تأثر بالتغير البنيوي الذي طرأ على النظام الدولي . ويعتبر العامل الأمني من بين العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، حيث ظهر بقوة بعد أحداث 11 سبتمبر وساهم في تمتين العلاقات الدولية عموما والعلاقات محل دراستنا خصوصا . استطاعت الجزائر المعاصرة أن تلقى مكانة دولية مرموقة وذلك راجع لحكمة زعماءها و تجربتها في الحرب التحريرية والأزمات التي مرت في تسعينيات القرن الماضي، كل هذا ساهم في توظيف سياستها الخارجية بشكل كبير وناجح . فالعلاقات الجزائرية الأمريكية أو التعاون كما سبق الذكر مس العديد من المجالات، فبداية كان هناك تعاون وتبادل اقتصادي حيث تصدر الجزائر ما نسبته 60 بالمئة للولايات الأمريكية في حين تستورد منها ما نسبته 20 بالمئة وذلك راجع إلى غزو الصين ودول الاتحاد الأوربي للسوق الجزائرية، كما شهدت العلاقات تبادل ثقافي ساهم في توطيد العلاقات والتعاون أكثر من ذي قبل . كما شهدت العلاقات الجزائرية الأمريكية بعض التوترات منها ما هو دائم ومنها ما هو عابر حيث تتمثل أسباب هذه التوترات في قضايا تمس مبادئ الدولتين ومصالحهما، حيث ومنذ أحداث 11 سبتمبر أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تساهم كما تدعي في نشر الديمقراطية وتسعى للحفاظ وحماية حقوق الإنسان ، وباعتبار الجزائر من الدول التي تمارس بعض الضغوطات على حقوق الإنسان وقضايا الديمقراطية فقد عانت كثيرا من ضغط الولايات المتحدة الأمريكية، مما أثر على سير العلاقات الثنائية .

كذلك أثر الانحياز الأمريكي لصالح إسرائيل في احتلالها الأراضي الفلسطينية في مقابل دعم الجزائر للقضية الفلسطينية واعترافها كدولة مستقلة عاصمتها القدس أثر بشكل سلبي جدا مما

جعل منحى العلاقات يتدهور ويتراجع نسبيا، حيث تعتبر الجزائر بسياستها الخارجية مدعمة جدا لحركات التحرر وتسعى لتقرير مصير الشعوب المضطهدة ونبذ الاستعمار بكل .وكما يلاحظ أيضا تغير اتجاهات السياسة الأمريكية نحو الجزائر بعد التجاهل الذي لاقتته منها في البداية، هذا التغير طرأ أيضا على معظم دول العالم وذلك لم يحدث هباءا بل كان من وراءه مصلحة قومية تمثلت في التحالف لمكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي

المصادر

1 - العلاقات بين إيالة الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية خلال العهد العثماني 1776-1830 - بقلم الجيلالي شقرون - بتاريخ 31 - 3 - 2018، موقع جيل البحث العلمي، على الرابط [/http://jilrc.com](http://jilrc.com) التالي:

2 - المصدر نفسه.

3 - العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776-1830 في رسالة جامعية وكتاب للدكتور علي تابليت - بقلم سعدي بزيان - بتاريخ 9 - 1 - 2018 - موقع البصائر - على الرابط [/http://elbassair.org/1867](http://elbassair.org/1867) التالي:

4 - المصدر نفسه.

5 - واقع العلاقات الجزائرية الأمريكية - ندوة حوارية في برنامج ما وراء الخبر - موقع الجزيرة - على الرابط التالي:

<https://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2012/1/24>

6 - المصدر نفسه.

7 - المصدر نفسه.

8 - صديقة لواشنطن أم حليفة لموسكو؟ الجزائر تلعب على وتر العلاقات مع البلدين - بقلم عبد القادر بن مسعود - موقع ساسة - بتاريخ 10 - 4 - 2018 - على الرابط التالي:

